أطروحة دكتوراه بعنوان:
تمويل التنمية المحلية من منظور إسلامي – مساهمة صندوقي الزكاة والأوقاف

تمويل التنمية المحلية من منظور إسلامي – مساهمة صندوقي الزكاة والأوقاف

د. السبتي وسيلة

جامعة محمد خيضر بسكرة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

تمهيد:

تعتبر التنمية مطلبا لكافة الشعوب الطامحة إلى مستقبل أفضل، حيث تسعى جاهدة إلى تحقيق مستويات متقدمة منها، وذلك من خلال برامج وسياسات مختلفة ومتكاملة، تقوم بتنفيذها جهات مختصة تتوزع بين مختلف القطاعات وعلى كل المستويات، حيث تتناسق في بلورتها وإخراجها إلى الواقع جهود الأفراد والمصالح المختصة كل حسب اختصاصه.

يعتبر توفر الموارد المالية الإنمائية من أهم العوامل المساعدة على النهوض بالتنمية الاقتصادية في جانبها الوطني أو المحلي، حيث يعد التمويل التحدي الأول الذي يرفع في وجه تحقيق مختلف برامج التنمية وأيضا احد العناصر والركائز الأساسية التي يمكن من خلالها نجاح أو فشل برامج التنمية.

إن الانسحاب التدريجي للدولة من الدائرة الاجتماعية وفي ظل ضعف مدخراتها المحلية وقصور مؤسساتها المصرفية والمالية على تمويل وسد احتياجاتها التمويلية، كان من الضروري البحث عن مصادر تمويل جديدة كبديل عن التمويل الحكومي، لذلك فقد ارتأينا إمكانية الاعتماد على التمويل بالوقف والزكاة كمصدرين للتمويل يمكن لهما الإسهام في تمويل التنمية المحلية.

إشكالية البحث:

إن فكرة الوقف تقوم على تنمية قطاع ثالث متميز عن كل من القطاع الخاص والحكومي وتحميل هذا القطاع مسؤولية النهوض بمجموعة من الأنشطة تدخل في إطار البر والإحسان والتعاون، لا في قصد الربح الفردي ولا في ممارسة قوة القانون، ومع تزايد الحاجة للموارد المحلية فإنه يمكن الاعتماد على أموال الوقف لتنفيذ المشاريع وفق أسلوب تنمية المجتمع المحلي في مجالات متنوعة مثل الصحة الوقائية وممارسات متطورة في الزراعة وأنشطة أخرى لتنمية المجتمع، وتتميز هذه الجهود بميزة أساسية هي تأكيد الاعتماد على الذات التي تعد احد المبادئ الأساسية للتنمية المحلية.

أما بالنسبة للزكاة فتعد من الموارد المالية الإسلامية في النظام المالي الإسلامي وأداة فعالة لتمويل التنمية المحلية، حيث يمكن عن طريقها توفير قدرات مالية كثيرة تساهم في ذلك، وعليه ومن خلال هذا التقديم الوجيز فإنه يمكن صياغة السؤال الرئيسي لهذه الإشكالية كما يلي:

كيف يمكن لمؤسستي الوقف والزكاة تمويل التنمية المحلية؟

وانطلاقا من هذه الإشكالية فإنه يمكن صياغة جملة من الأسئلة الفرعية التالية:

١. ما هو دور كل من الوقف والزكاة في تمويل التنمية المحلية في ظل الضوابط الشرعية؟
٢. هل يمكن الاعتماد على نظام الوقف والزكاة كمصدرين مكملين للتمويل المحلي؟
٣. ما هي آليات التمويل لكل من الزكاة والوقف؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على هذه الأسئلة وغيرها من الأسئلة التي يمكن أن تطرح في هذا المجال فإنه يمكن صياغة الفرضية الرئيسية التالية:

إن التمويل بالوقف والزكاة يفتح آفاقا جديدة للتمويل المحلي لإنجاز مشروعات التنمية المحلية في ظل الضوابط الشرعية كإستراتيجية مكملة للتمويل التقليدي.

إن هذه الفرضية تندرج تحتها جملة من الفرضيات الفرعية التالية:

١. إن انجاز مشروعات التنمية المحلية يتطلب تدفقات كثيرة من الموارد المالية المحلية قد تعجز الحكومة عن توفيرها.
٢. إن بعث صيغ جديدة للتمويل المحلي من خلال مؤسستي الوقف والزكاة يضع تحديا كبيرا أمام مؤسسة الوقف ونظام الزكاة في توفير التمويل اللازم لكثير من المشاريع التنموية.
٣. تحسين تسيير الهيكل الإداري للموارد المالية المتاحة وفق نظام الوقف والزكاة وانطلاقا من ضوابط شرعية لضمان تنمية محلية متناسقة مع اتجاهات التنمية الوطنية شمولا واستدامة.

أهمية البحث:

تتجلى أهمية هذا البحث في تسليط الضوء على بدائل تمويلية يمكن لها أن تسهم في تخفيف العبء عن الحكومة المركزية، خاصة في ظروف انخفاض المدخرات المحلية، إذ إن توفر إيرادات الأملاك الوقفية وأموال الزكاة تعتبر موارد مالية محلية يمكن توجيهها إلى تمويل مشاريع التنمية المحلية، وهذا في إطار إعادة بعث نظام الوقف والزكاة بشكل يساهم في تحسين مردود ممتلكاته في ظل الضوابط الشرعية.

أهداف البحث:

من خلال أهمية هذا البحث تتضح أهدافه في:

- ابراز دور التمويل بالوقف والزكاة للنهوض بالتنمية المحلية.
- الوقوف على القدرات الحقيقية للاقتصاد على تمويل ذاته ورفع معدلات النمو المحلي.
- تحرير تسيير أموال التنمية المحلية (الوقفية والزكاتية) من سيطرة أفراد الإدارة البيروقراطية واقتراح صيغ تسيير جديدة في ظل القوانين القائمة للدولة.
- لفت الانتباه لإعادة بعث نظام الأوقاف والزكاة بالشكل الذي يوفر قدرا من التمويل المحلي يمكن توجيهه إلى تمويل التنمية المحلية.

تحديد مصطلحات الدراسة:

إن أهم المصطلحات المفتاحية لهذا البحث والتي تتطلب التوضيح وتحديد دلالاتها الإجرائية هي المفاهيم التالية:

- التمويل المحلي:

يقصد به كل الموارد المالية المتاحة والتي يمكن توفيرها من مصادر مختلفة لتمويل التنمية على مستوى الوحدات المحلية بالصورة التي تحقق أكبر معدلات لتلك التنمية عبر الزمن وتعظم استقلالية المحليات عن الحكومة المركزية في تحقيق التنمية المحلية.

- التنمية المحلية:

هي أسلوب عمل يقوم على قواعد وأسس عملية من اجل إحداث تغيير حضاري في جميع نواحي الحياة يتحقق من خلالها الرفاه الاقتصادي والاجتماعي لجميع أفراد المجتمع المحلي.

- الوقف:

في اللغة هو الحبس والمنع مطلقا سواء أكان ماديا أم معنويا، ويسمى التسبيل أو التحبيس عن التصرف، أما اصطلاحا فهو حبس الأصل وتسبيل الثمرة، فيقصد بها إنفاق ثمرة الوقف في سبيل الله حسب الأغراض المحددة في وثيقة الوقف، هذا يعني أن للوقف ثمرة أو غلة أو ربح أو منفعة يجب استغلالها واستثمارها.

إن الهدف المباشر لاستثمار أموال الوقف هو توليد دخل نقدي مرتفع بقدر الإمكان يسمح بتقديم خدماته للمجتمع في أفضل صورة ممكنة.

- الزكاة:

وتعرف الزكاة اقتصاديا بأنها نقل بعض الدخل والثروة من الأغنياء إلى الفقراء، وهي مصدر من مصادر إيرادات الدولة ولكن على خلاف ما هو متعارف عليه في السياسات الجبائية الوضعية لا يحق لها أن تتصرف فيها حسب الوجهة التي تريد وحسب الوضع الاقتصادي للبلد.

- الوقف النامي:

يقصد بالوقف النامي، الدور التنموي للنشاط الوقفي، فاستثمار أموال الوقف وتثميرها، يمكن أن يؤدي دورا مهما في التنمية الشاملة حيث يمكن أن تكون عوائدها مصدرا لتمويل شبكة واسعة من المشروعات ذات النفع العام والمرافق الخدماتية مما يتولد عنه مجموعة من الآثار المالية والاقتصادية والاجتماعية.

منهج البحث:

للوصول إلى النتائج المقصودة والأهداف المرجوة من الدراسة، وكذا اختبار الفرضيات المطروحة، اعتمدنا على مناهج متعددة، استخدمناها حسب ما تقتضيه كل حالة.

- المنهج التاريخي:

وذلك بغرض تتبع دور الوقف والزكاة في تمويل التنمية المحلية من منظور إسلامي وجمع المعلومات اللازمة عنهما من الجانب الفقهي والاقتصادي، باعتبار أنني قمت بدراسة اقتصادية لفريضة شرعية هي الزكاة والوقف.

- المنهج الوصفي:

وهو يعتمد على دراسة الظاهرة ووصفها كما توجد في الواقع والتعبير عنها تعبيرا كيفيا أو تعبيرا كميا، كما يبين العلاقة بين الظواهر.

وقد اتبعت المنهج الوصفي التحليلي في وصف مختلف الصيغ التي يمكن اعتمادها للتمويل بالوقف والزكاة في مشاريع التنمية المحلية وكذا عرض تجارب بعض الدول في هذا المجال للاستفادة منها.

- منهج دراسة الحالة:

في هذا الصدد تطرقنا إلى الوقف والزكاة في الجزائر ودورهما في تحقيق التنمية المحلية الوطنية، كما قمنا بدراسة جزئية على مستوى ولاية بسكرة لمعرفة مدى مساهمة كل من صندوقي الوقف والزكاة في تمويل التنمية المحلية.

الدراسات السابقة:

تعتبر الدراسات المعنية بالتمويل المحلي قليلة جدا خاصة تلك المعنية بتمويل التنمية المحلية، وعليه فإن بحثنا هذا سيكون متمما لجهود سابقة محاولة من خلاله إبراز أهمية ودور التمويل المحلي في التنمية المحلية بشكل عام والتمويل بالوقف والزكاة للتنمية المحلية بشكل خاص.

حيث قمنا باستعراض مجموعة من الدراسات السابقة والمتعلقة بموضوع بحثنا- تمويل التنمية المحلية من منظور إسلامي مساهمة صندوقي الزكاة والأوقاف- فمعظم هذه الدراسات أجدها تتفق إلى جانب كبير مع دراستنا في الجانب النظري من خلال استعراض الجانب الفقهي للزكاة والوقف وتختلف عنها من خلال دراسة دور الوقف والزكاة في توفير التمويل المحلي للتنمية المحلية، كمصدر تمويلي بديل عن التمويل الحكومي في ظل الضوابط الشرعية، واستفدنا من الدراسات السابقة في إثراء الجانب النظري لكل من الوقف والزكاة والتنمية المحلية في الاقتصاد الإسلامي وكذا من النتائج والتوصيات الهامة التي توصلت إليها الدراسات السابقة.

هيكل الدراسة:

نظرا لأهمية موضوع التمويل المحلي بالوقف والزكاة للتنمية المحلية فقد ارتأينا ضرورة تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة أبواب جاءت بالشكل التالي:

الباب الأول: تمويل التنمية المحلية من منظور إسلامي، وتم التطرق في هذا الباب إلى فصلين هما:

الفصل الأول: التمويل والتنمية المحلية مقاربة وضعية، وتضمن هذا الفصل المباحث التالية:

- التمويل المحلي ومصادره.
- ماهية التنمية المحلية والمشاركة الشعبية.
- دور التمويل المحلي في التنمية المحلية.
- نماذج عن تجارب تمويل التنمية المحلية ودور المشاركة الشعبية.

الفصل الثاني: المقاربة الإسلامية لمفهومي التنمية والتمويل المحلي، وتضمن هذا الفصل المباحث التالية:

- التنمية من منظور إسلامي: (المفهوم، المشروعية والحكمة).
- المبادئ الأساسية للتنمية وأهدافها في المنهج الإسلامي.
- أساسيات المنهج الإسلامي في التنمية.
- صيغ تمويل التنمية المحلية في المنهج الإسلامي.

الباب الثاني: دور مؤسسة الأوقاف في تمويل التنمية المحلية، وتم التطرق في هذا الباب إلى فصلين هما:

الفصل الأول: رؤية إسلامية لأموال الوقف، وتضمن هذا الفصل المباحث التالية:

- ماهية الوقف ودليل مشروعيته.
- أركان الوقف وأقسامه.
- خصائص الوقف وأهدافه.

الفصل الثاني: الأموال الوقفية وتمويل التنمية المحلية، وتضمن هذا الفصل المباحث التالية:

- التأصيل الشرعي للتمويل بالأموال الوقفية.
- الوقف وتمويل التنمية المحلية.
- نماذج تاريخية لإسهامات الوقف في تمويل التنمية المحلية.

الباب الثالث: دور مؤسسة الزكاة في تمويل التنمية المحلية، وتم التطرق في هذا الباب إلى فصلين هما:

الفصل الأول: ماهية الزكاة، وتضمن هذا الفصل المباحث التالية:

- الزكاة، حكمها والحكمة من مشروعيتها.
- خصائص الزكاة وشروط وجوبها.
- المال الذي تجب فيه الزكاة وأحكامه.
- مصارف الزكاة وشروطها.

الفصل الثاني: الزكاة وتمويل التنمية المحلية، وتضمن هذا الفصل المباحث التالية:

- التأصيل الشرعي للتمويل بالزكاة.
- دور مؤسسة الزكاة في تمويل التنمية المحلية.
- نماذج عملية لإسهامات صندوق الزكاة في تمويل التنمية المحلية.× مساهمة صندوق الزكاة في تمويل التنمية المحلية في ولاية بسكرة.

الخاتمة:

تضمن البحث خلاصة عامة ونتائج اختبار الفرضيات والنتائج والتوصيات المتوصل إليها من الدراسة بالإضافة إلى آفاق البحث.

اتضح لنا بعد دراسة موضوع تمويل التنمية المحلية من منظور إسلامي- مساهمة صندوقي الزكاة والأوقاف- انه موضوع جدير بالدراسة والاهتمام لمختلف الباحثين والمختصين في مثل هذه الدراسات كونها تهتم بدراسة التنمية من الجانب القاعدي المحلي اعتمادا على مبدأ اخدم نفسك بنفسك، فالتنمية المحلية تعتمد على مبدأ استثارة جهود الأفراد والمواطنين في الكشف عن المشاكل التي تعاني منها مناطقهم وإيجاد الحلول الملائمة لهذه المشاكل.

إن الزكاة والوقف مصدرين للتمويل المحلي المستمر والمتجدد فهما يمثلان رافدا تمويليا محليا يساهم مساهمة فعلية وحقيقية في تحقيق التنمية المحلية.

نتائج اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى:

صحيحة: فالتمويل بالوقف والزكاة ساهم في كثير من الدول التي كانت نموذج محل الدراسة في توفير التمويل للتنمية المحلية.

الفرضية الثانية:

صحيحة: فقد توصلنا من خلال رسالة الماجستير التي كانت بعنوان تمويل التنمية المحلية في إطار صندوق تنمية مناطق الجنوب، أن التمويل الممنوح من طرف الدولة في إطار صندوق تنمية مناطق الجنوب كان يتناقص ويقل سنه بعد أخرى وهو ما جعلنا نبحث عن بدائل تمويلية محلية من منظور إسلامي متمثلة في الوقف والزكاة.

الفرضية الثالثة:

صحيحة: وقد ثبتت صحة هذه الفرضية وتأكدت من خلال عرض تجربة الأمانة العامة للأوقاف، فالتنظيم المؤسسي للوقف في الكويت واهتمام القائمين عليه جعله أكثر مرد ودية في توفير التمويل المحلي على غرار التجربة الجزائرية التي توصلنا من خلالها إلى أن عدم اهتمام الحكومة الجزائرية بالقطاع الوقفي جعله لا يدر عوائد محلية تساهم في تمويل التنمية المحلية.

الفرضية الرابعة:

صحيحة: إن تنظيم الزكاة والوقف كمؤسسة قائمة بحد ذاتها تولى قرارات المساهمة في تمويل التنمية المحلية يجعلها حريصة في توفير هذا التمويل وهو ما ثبت من خلال دراسة تجربة الأمانة العامة للأوقاف بالكويت وتجربة المملكة العربية السعودية في مجال الزكاة.

الفرضية الخامسة:

صحيحة: وما يثبت صحة هذه الفرضية فكرة ديوان الزكاة في التجربة الجزائرية والتي تعبر عن تحسين في تسيير الهيكل الإداري لصندوق الزكاة القائم حتى يكون قادرا على كسب ثقة المواطنين وتحسين دوره في التمويل المحلي.

النتائج العامة للدراسة:

من خلال ما تقدم في ثنايا البحث حول تمويل التنمية المحلية من منظور إسلامي مساهمة صندوقي الزكاة والأوقاف، توصلنا إلى النتائج التالية:

- تعتبر التنمية المحلية احد الأدوات المستخدمة في تحقيق تنمية وطنية شاملة.
- تعتبر الموارد المحلية ضرورة لا بد منها لانجاز برامج ومشروعات التنمية المحلية.
- يعتبر المورد المالي الوقفي احد مصادر التمويل المحلي البديلة التي يمكن للوحدات المحلية توفيرها لانجاز المشروعات التنموية المحلية.
- تعتبر الزكاة من الموارد المالية الأساسية في النظام المالي الإسلامي وأداة فعالة لتمويل التنمية المحلية.
- يوفر صندوق الزكاة موارد مالية معتبرة يمكنها توظيفها في التنمية المحلية.
- إبراز البعد الإسلامي والتأكيد عليه في معالجة قضايا التنمية، وعلى رأسها مشكلة تدبير الموارد المحلية وتنمية مصادرها وفق ضوابط الشريعة.
- ضرورة تحفيز المواطنين نحو المساهمة في التنمية المحلية من منظور إسلامي وخاصة ما يتعلق بتمويل الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية.
- التأكيد على أهمية الموارد المحلية كأسلوب بديل للقروض والمساعدات الأجنبية.
- حداثة التجربة الجزائرية في مجال صندوق الزكاة جعلها لا تذهب بعيدا في توفير التمويل المحلي.
- تخوف الجزائريين من كون دفعهم الزكاة إلى صندوق الزكاة قد يجعلها لا تصرف في مصارفها الشرعية.
- موارد صندوق الزكاة في الجزائر تعتمد بقدر كبير على التبرعات والمساعدات المالية.
- قطاع الوقف في الجزائر هو الآخر يعاني مجموعة من الصعوبات والمشاكل تحول دون إسهامه بشكل كبير في التنمية المحلية.
- يقدم صندوق الزكاة في ولاية بسكرة التمويل للفقراء عن طريق صيغة القرض الحسن فقط.
- إن التمويل المحلي الممنوح من صندوق الزكاة في ولاية بسكرة يمول فقط المشروعات المصغرة والمتناهية الصغر.
- إن صندوق الوقف في ولاية بسكرة لا يساهم في توفير التمويل المحلي بسب غياب التشريع الذي يسمح باستثمار الأوقاف واستغلال ريعها في عملية التنمية المحلية.
- إن قصور صندوق الوقف عن توفير التمويل المحلي في ولاية بسكرة هو ناتج من المشاكل والصعوبات التي يواجهها هذا القطاع.

التوصيات:

بناءا على هذه النتائج يمكن تقديم جملة من التوصيات هي:

١. الاهتمام بالتنمية المحلية كوسيلة لإحداث التنمية الوطنية الشاملة.
٢. توجيه التمويل المحلي إلى مشروعات منتجة تدر دخولا.
٣. التكوين المستمر للهيئات القائمة على برامج التنمية المحلية بما يخدم خطط وأهداف التنمية الوطنية الشاملة.
٤. الاهتمام بمصادر التمويل المحلي البديلة.
٥. تشجيع فكرة صندوق الزكاة والأوقاف بالجزائر.
٦. تكوين إطارات صندوق الزكاة والأوقاف بالاستفادة من تجارب الدول الرائدة في هذا المجال.
٧. إن التطوير المنشود للوقف والزكاة لا يتم من خلال عمل عشوائي يعتمد على التجربة والخطأ، بل يتعين أن يكون من خلال منظور علمي تتسع فيه الرؤية لتشمل كل الظروف.
٨. إن دور الوقف والزكاة في توفير التمويل المحلي هو دور مساند للدولة في توفير مختلف الاحتياجات لأفرادها وليس دورا مزاحما ومقللا من دورها.
٩. العمل على الإعفاء الضريبي للمشروعات التي تمول بالزكاة والوقف لتمكينهما من الاستمرار والمساهمة في التنمية المحلية.
١٠. التأكيد على توسيع المشاركة الشعبية وتفعيلها في تحريك ودعم وتمويل التنمية المحلية من خلال الزكاة والوقف في ولاية بسكرة.

آفاق البحث:

وأخيرا فانه أثناء البحث في موضوع تمويل التنمية المحلية من منظور إسلامي مساهمة صندوقي الزكاة والأوقاف بدت فيه جوانب مهمة ومسائل بحثية تستدعي من المهتمين بالبحث في مجال تمويل التنمية المحلية من منظور إسلامي بمساهمة الوقف والزكاة أن يولوها قدرا وافيا من الدراسة والتحليل ومن أهم هذه المسائل مايلي:

١. تحول صندوق الزكاة في الجزائر إلى ديوان الزكاة.
٢. التمويل بالوقف، مقترحات عملية لتمويل التنمية.
٣. مصادر التمويل الإسلامي.
٤. مؤسسة الوقف كمؤسسة مانحة للتمويل في الجزائر.